

مورجان ستانلي: مصر قد تعيد هيكلة ديونها في عام 2024



بمجرد انتهاء الانتخابات، مع الارتفاع الكبير في تكاليف الاقتراض، وفقا لمذكرة بحثية لمورجان ستانلي نشرتها [يوليو](#).

بالنظر إلى الاحتياطات الكافية لخدمة التزامات الديون الخارجية المقبلة في عام 2024، فمن المرجح أن تكون أي إعادة هيكلة وقائية بطبيعتها، حسبما قاله الخبراء الاستراتيجيون في بنك الاستثمار. وأضافوا: "إن النسبة المرتفعة نسبيا لمصروفات الفائدة إلى الإيرادات حتى عام 2025 قد تجبر السلطات على تحمل الألام مقدما (بعد الانتخابات بفترة وجيزة) وإعادة الهيكلة

زادت فاتورة الديون المستحقة على مصر [بأكثر من الضعف](#) على أساس سنوي في الربع الأول من العام المالي الحالي، وتجاوزت بشكل كبير ارتفاع الإيرادات، وزادت تكلفة خدمة الدين بنسبة تفوق 40% من إجمالي الإيرادات خلال هذا الربع.

من المرجح أن يكون التخفيض التدريجي للعملة المحلية هو المسار الذي ستخذه الحكومة عندما تسمح في نهاية المطاف للجنة بالانخفاض مقابل الدولار بعد الانتخابات، حسبما كتب بنك الاستثمار في مذكرة منفصلة نشرها موقع [اقتصاد الشرق](#)